ان الذي حرمه الله عليكم الميته وهذا يفيد القصر لما مر في تعريف المسند انحو المنطلق
زيدا وزيد المنطلق يفيد حصره منطلاني على زيد فان قلت هلا جعلت ما في قراءة كافه الرفع
مثله في قراءة النصب قلت اما على قراءة حرم مسندا الفاعل وهو المذكور في المفتاح
والمقصود ههنا فظاهر انها ليست بكافه لان حرم مسند الى ضمير الله فلا وجه لرفع الميته
الا على تاويل انما حرمه الله شيا هو الميته و مع ظهور هذا الوجه الصحيح وهو ان يجعل
ما موصوله والعايد محذوفا والميته خبر ان والتقدير ان الذي حرمه الله عليكم
الميته لا مجال لارتكاب هذا التاويل واما على قراءة حرم مبنيا للمفعول فيحتمل
ان تكون كافة وان تكون موصوله ونقل ابو علي عن الزجاج انه اختار ان تكون ما كافه
وحرم مسندا الى الميته لكنا نقول جعلها موصولا اسم ان والميته خبرها اولى لتبقى
ان عامله على ما هو الاصل واشار الى الثاني بقوله ولقول النحاة انما لاثبات ما يذكر
بعده ونفي ما سواه اي سوى ما يذكر بعده اما في قصر الموصوف نحو انما زيد قايم فهو لاثبات
قيام زيد ونفي ما سواه من القعود ونحوه واما في قصر الصفه نحو انما يقوم زيد فهو
لاثبات قيامه ونفي ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما فما سوى الحكم المذكور بعده
في كل من القصرين مخصوص لظهور انه لا ينفي كل حكم سواه وقد يقال ان المراد انه لاثبات
الجزء الاخير مما بعده لموصوف اولا ثباته على صفه مع نفي ما سواه وهو تكلف و
اشار الى الثالث بقوله ولصحة انفصال الضمير معه اي مع انما كقولك انما يقوم انا كما
يقول ما يقوم الا انا اذ قد تقرر في علم النحو انه لا يصح الانفصال الا لتعذر الاتصال
ووجوه التعذر محصوره مثل التقديم على العامل والفصل بينهما لغرض ونحو ذلك
وجميع هذه الوجوه منتفيه ههنا سوى ان يقدر فيه الفصل لغرض وذلك بان يكون
المعنى ما يقوم الا انا ثم استشهد لصحة هذا الانفصال ببيت الفصحاء وصرح
باسم الشاعر ليعلم انه من الابيات التي يستشهد بها لاثبات القواعد اذ ليس
الغرض مجرد التمثيل فقال قال الفرزدق انا الذايد من الذود وهو الطرد الحامي
الذمار وهو العهد وفي الاساس هو الحامي الذمار اذا حمي ما لو لم يحمه من حماه وحريمه



وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي لما كان غرضه ان يخص المدافع لا المدافع عنه فصل
الضمير واخره اذ لو قال وانما ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم لا عن
احساب غيرهم كما اذا قيل لا ادافع الا عن احسابهم وليس ذلك معناه وانما معناه ان المدافع
عن احسابهم هو لا غيره ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضروره لانه كان يصح ان يقول وانما
ادافع عن احسابهم انا على ان انا تاكيد ولا يجوز ان يكون ما موصوله اسم ان وخبرها
انا اي ان الذي يدافع انا لان قوله انا الذايد دليل على ان الغرض الاخبار عن المتكلم بصدور
الذود والمدافعه عنه وليس يستحسن ان يقال انا الذايد وان المدافع انا مع انه لا غرض
في العدول عن لفظ من الى لفظ ما وهو المبهم في المقصود فان قيل كيف صح اسناد الفعل
الغايب الى ضمير المتكلم قلنا لا نسلم ان الفعل غايب لان غيبة الفعل وتكلمه و
خطابه باعتبار المسند اليه فالفعل في نحو ما يقوم الا انا او انت لا يكون غايبا
ولو سلم فالمسند اليه في الحقيقه هو المستثنى منه العام وهو غايب وقد يستدل
على تضمنه معنى ما والا بصحه اعمال الصفه الواقعه بعده على ما صرح به بعض النحاة
نحو انما قايم ابواك مثل ما قايم الا ابواك وقد نقل في تضمنه معنى ما والا مناسبه
عن علي بن عيسى الربعي وهي انه لما كانت كلمه ان لتاكيد اثبات المسند للمسند اليه ثم
اتصل بها ما المؤكده ناسب ان تضمن معنى القصر لان القصر ليس الا تاكيدا للحكم على
تاكيد وذلك لان قولك زيد جاء لا عمرو لمن يردد المجي بينهما يفيد اثبات المجي لزيد
صريحا في قولك زيد جاء وضمنا في قولك لا عمرو لان نفس المجي لما كان مسلم الثبوت
لاحدهما فاذا نفيته عن عمرو ثبت لزيد بزوده فان قلت هذا اثبات على اثبات
لا تاكيد على تاكيد قلت اما الثاني اعني الاثبات الضمني فتاكيد قطعا واما الاول
فتاكيد ايضا بالنسبة الى نفس الحكم لانه كان مسلم الثبوت قبل ذكره ويجب ان
يعلم ان هذه مناسبة ذكرت لوضع انما متضمنا معنى ما والا فلا يلزم اطرادها حتى
يكون كل كلام فيه تاكيد على تاكيد مفيدا القصر مثل ان زيدا لقايم ومنها اي من طرق
القصر التقديم اي تقديم ما حقه التاخير كخبر المبتداء ومعمولات الفعل كقولك

King Saud University
Copyright © King Saud University